Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وجاز أن يكون ذلك الشّيء الآخر مباينًا لذلك الكلّ أصلاً ، فلا يحمل عليه البتّة ؛ كما إذا قيل : «كلّ ثلج أبيض ، وبعض الإنسان ليس بأبيض» .

وإذا اختلف حاله ، وكان ما يلزم عنه تارة إيجابيًّا ، وتارة سلبًا ، كان عقيمًا . فأمّا إذا جعلت هذه الجزئية صغرى – سواء كانت موجبة أو سالبة – فإنّه ينتج ؛ لأنّ سلب الخاصّ عن بعض العامّ صادق ؛ وليس بصادق سلب العامّ عن بعض الخاصّ .

3 – فأمّا اشتراط السّالبة فيه منعكسة فحقّ ؛ وسيأتي ذكر ذلك .

واعلم أنّه ربّما توافقت المقدّمتان في هذا الشّكل في الكيف ظاهرًا ، ويكون مع ذلك منتجًا لأجل حصول الاختلاف في نفس الأمر على ما سنذكره[1] .

واعلم أنّ الاختلاف المعتبر فيه هو الاختلاف باللّوازم ، لا بالعوارض ؛ لأنّ الاختلاف بالعوارض مشترك بين المتوافقات والمتقابلات ، بل الشيء الواحد قد يخالف نفسه في العوارض . وإذا كان ذلك ، لم يصحّ الاستدلال بالاختلاف في العوارض على وفاق ولا عناد . ولذلك كان القياس لا ينعقد في هذا الشّكل من الممكنة الخاصّة ، والوجودية اللاّضرورية ، والوجودية اللاّدائمة ، والوقتية ، والمنتشرة .

ولمّا كانت الممكنة العامّة ، والمطلقة العامّة تحتملان أن تكونا كذلك ، لم ينعقد القياس في هذا الشّكل من هذه القضايا السّبع ، لا بسيطة ، ولا مختلطًا بعضها مع بعض . ومن هاهنا ، يتبيّن وجوب انعكاس السّالبة في هذا الشّكل .

وأمّا إذا كان الاختلاف في اللّوازم ، فإنّه ينتج ؛ لأنّ أحد الطّرفين – إذا لزمه ما يباين الطّرف الآخر – وجبت المباينة بين الطّرفين ، لا محالة .

---

1 انظر الفقرتين التّاليتين .